

# من طارل ماركس الى فردريك انجلز (١)

تعريب الدكتور عبدالرحمن الحبيب

لندن ٢ آب ١٨٦٢

عزيزى فردريك :

شكرا جزيلاً من اجل العشرة جنيات •

انى اشعر غير مرتاح لان اضايقت فى شؤونك المالية من اجلى ولكن ماذا اتمكن ان افعل ؟ من يقدر ان يتحمل ازمة كالازمة القائمة الآن فى اميركا ؟ انه لمن حظى النحس ان اشتغل مع الصحيفة التاسعة ، وكالة فينا (Vienna Presse) وبامكان اولئك الاشخاص ان يستخدمونى الى حد ما مع التربيون • هل تعتقد انه قد حان الوقت لاتقدم بطلب الى صحيفة المساء (Evening Post) ، صحيفة تحرير العيد فى نيويورك لاشتغل كمراسل ؟ انه لدهش انى لا ازال قادرا على الاستمرار بعملى النظرى كما فعلت فيما مضى • والآن اروم ان اجلب نظرية الربيع التى تكون فصلا فى هذا الجزء ، اعنى وضع توضيح لمبدأ وضع سابقا • وسوف اخبرك بكلمات قليلة العدد قصة طويلة ومعقدة ، لتفضل على برأيتك •

انت تعرف اننى اقسم رأس المال الى قسمين مختلفين :

(١) رأس المال الدائم ( المواد الاولية والمواد المساعدة والمكائن ، ... الخ ) والذى تظهر قيمته ثانياً فى قيمة الناتج ، و (٢) رأس المال المتغير ، اعنى ، رأس المال المخصص للاجور وهو يحتوى عملاً مجسداً اقل مما يقدمه العامل للحصول عليه (٢) •

ولنضرب مثلاً انه اذا كان الاجر اليومى يعادل ١٠ ساعات وان العامل يشتغل ١٢ ساعة فهو يعوض للمستخدم رأس المال المتغير ويحقق له فصلة قدرها خمس (  $\frac{1}{5}$  ) رأس المال المتغير وهى ساعتان • وهذه الفصلة أسميها فائض القيمة •

(١)

Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1953), pp. 157—162.

(٢) للحصول على الاجور •

افرض ان نسبة فائض القيمة ( أى طول يوم العمل وفضلة العمل على العمل الضروري المنجز من قبل العامل لتعويض أجره<sup>(٣)</sup> ) هي معطاة وانها تساوى ٥٠ بالمئة . ففي هذه الحالة ، مع شغل ١٢ ساعة يشتغل العامل ٨ ساعات لنفسه و ٤ ساعات ( ٢ ÷ ٨ ) للمستخدم . وافرض ان هذا الترتيب موجود في كل الصناعات فاي اختلاف في معدل مدة العمل انما هو تعويض لقلة أو لكثرة صعوبة العمل .

في هذه الاحوال ، مع استغلال متساو للعامل في الصناعات المختلفة فان تباين استخدام رأس المال يقدم كميات مختلفة من فائض القيمة في مجالات الانتاج المختلفة وينتج عن ذلك نسب غير متساوية من الارباح لان الربح ليس الا نسبة فائض القيمة الى مجموع رأس المال المستخدم . ويعتمد الربح على التركيب العضوي لرأس المال ، أى على كيفية تقسيمه الى رأس مال دائم ورأس متغير .

فافرض ، كما جاء في أعلاه ، ان فائض العمل هو ٥٠ بالمئة . فعندئذ اذا كانت مثلا اجرة اليوم تبلغ جنيها واحدا وان يوم العمل هو ١٢ ساعة وان العمل الضروري ( لتعويض الاجرة ) هو ثماني ساعات ، تكون اجرة ثلاثين عاملا ( اجرة ثلاثين يوما ) عشرين جنيها وقيمة عملهم ثلاثين جنيها<sup>(٤)</sup> . اما رأس المال المتغير لعامل واحد ( اليومي أو الاسبوعي ) يصبح  $\frac{2}{3}$  الجنيه وقيمة ما ينتجه هو جنيه واحد . ويختلف فائض القيمة المنتج في الصناعات المختلفة لرأس مال قدره ١٠٠ جنيه معتمدا على نسبة توزيع رأس المال الدائم ورأس المال المتغير اللذين يقسم اليهما رأس المال العام . سم رأس المال الدائم C ورأس المال المتغير V . فاذا كان التركيب العضوي في صناعة القطن مثلا هو : C = ٨٠ و V = ٢٠ ، تكون عندئذ قيمة الناتج ١١٠ ( فاضين خمسين بالمئة فائض قيمة أو فائض عمل ) وقيمة فائض القيمة هي ١٠ بالمئة ونسبة الارباح ١٠ بالمئة لان الربح يساوى نسبة الـ ١٠ ( فائض القيمة ) الى الـ ١٠٠ ( مجموع قيمة رأس المال المستخدم ) .

(٣) ان مفهوم هذا التفسير غير واضح .

(٤)  $20 = \frac{1}{3} \times 1 \times 30$

وإذا كان التركيب العضوي لرأس المال في صناعة الخياطة بالجملة هو :  
 $C = 50$  و  $V = 50$  ، فيكون الناتج ١٢٥ وفائض القيمة ( على أساس نسبة  
 ٥٠ بالمئة كما في اعلاه ) ٢٥ ونسبة الارباح ٢٥ بالمئة . خذ صناعة أخرى  
 نسبة تكوينها ٧٠ الى ٣٠ فالناتج يكون ١١٥ ونسبة الربح ١٥ بالمئة .  
 واعتبر صناعة اخرى حيث ان التكوين هو ٩٠ الى ١٠ فالناتج يكون ١٠٥  
 ونسبة الارباح ٥ بالمئة .

ونجد ان ، مع استغلال متساو للعمل ، كميات مختلفة لفائض القيمة  
 لكميات متساوية من رأس المال المستثمر في الصناعات المختلفة ونتيجة  
 لذلك تكون عندنا نسب مختلفة من الارباح .

وإذا أخذنا رؤوس الاموال الاربعة التي ورد ذكرها في اعلاه  
 نحصل على :

التكوين العضوي	قيمة الناتج	نسبة الارباح
١ - $C = 80, V = 20$	١١٠	١٠ بالمئة
٢ - $C = 50, V = 50$	١٢٥	٢٥ بالمئة ( فاضين ان نسبة
٣ - $C = 70, V = 30$	١١٥	١٥ بالمئة فائض القيمة في كل
٤ - $C = 90, V = 10$	١٠٥	٥ بالمئة الحالات هو ٥٠ بالمئة)
المجموع	٤٥٥	٥٥ = الربح

رأس المال المستخدم = ٤٠٠

ويكون معدل الارباح في هذه الصناعات الاربعة اذا استثمرنا ١٠٠  
 وحدة من رأس المال  $\frac{133}{4}$  بالمئة .

وإذا اعتبرنا ان مجموع رأس المال هو ٤٠٠ فان نسبة الربح تساوى  
 $\frac{133}{4}$  بالمئة . والرأسماليون هم اخوان<sup>(٥)</sup> . والمنافسة ( تحويل رأس المال أو  
 سحب رأس المال من صناعة الى اخرى ) ستؤدي الى حصول المجاميع  
 المتساوية من رأس المال في الصناعات المختلفة على نفس متوسط نسبة الربح  
 مع اختلاف تركيبها العضوي . وبكلمات اخرى : ان متوسط الربح الذي

(٥) يصعب فهم فحوى هذه العبارة .

يدره رأس مال ١٠٠ جنيه مثلا في صناعة معينة لا يكون كالذي يقدمه رأس المال المستخدم في هذه الطريقة الخاصة ، ولا بنفس النسبة ، التي هي نفسها تنتج فائض قيمة ، ولكن كجزء من مجموع رأس مال الطبقة الرأسمالية • انه سهم يدفع له ربح ، بالنسبة لحجمه ، من مجموع فائض القيمة الكلي ( العمل غير المعوض ) والذي ينتجه مجموع رأس المال المتغير ( المخصص لدفع الاجور ) •

والآن ليحصل ١ و ٢ و ٣ و ٤ في الجدول السالف الذكر على متوسط الربح نفسه يجب ان يبيع كل منهم سلعه بـ  $\frac{1133}{4}$  جنيه • ويجب ان يبيع ١ و ٤ السلع بأكثر من قيمتها و ٢ و ٣ بأقل من قيمتها • والتمن الذي ينظم بهذه الطريقة يساوي تكاليف رأس المال + متوسط الربح قل ١٠ بالمئة وهو ما أسماه آدم سمث بالتمن الطبيعي أو تمن التكاليف • وان المنافسة بين الصناعات المختلفة تجلب الاثمان في الصناعات المختلفة الى هذا المتوسط من الاثمان ( بنقل رأس المال أو بسحبه ) • لذلك فان المنافسة لا تجلب السلع الى قيمها ، ولكن الى اثمان تكاليفها والتي هي أكثر أو أقل أو مساوية لقيمتها ، معتمدا على التركيب العضوي لرأس المال في كل صناعة •

ويخلط ريكاردو القيم مع اثمان التكاليف • ويعتقد انه اذا وجد الربح المطلق ( اعنى الربح المستقل من التباين في الانتاجية للاراضى المختلفة ) فان الحاصل الزراعى سيباع دائما بتمن أعلى من قيمته لانه يباع بتمن أعلى من تمن تكاليفه ( رأس المال المسلف + متوسط الربح ) • وهذا سيعطل القانون الاساسى • ولهذا انه ينكر وجود الربح المطلق ويعترف بالربح التفاضلى • وتعريفه لقيم السلع بالتمن التكليفى للسلع خاطيء وقد قبله تقليديا من آدم سمث •

والحقيقة هي :

افترض ان متوسط تركيب كل رؤوس الاموال غير الزراعية هو :  
 $C = 80$  و  $V = 20$  ولذلك فان الناتج ( بنسبة ٥٠ بالمئة من فائض القيمة )

يساوى ١١٠ وان نسبة الربح تساوى ١٠ بالمئة •

اقترض أيضا ان متوسط تركيب رأس المال في الزراعة هو  $C = 60$  و  $V = 40$  ( وهذا الرقم هو صحيح من الوجهة الاحصائية في انكلترة ؟ ولا يأتي ريع المرعى وغيرها باى فرق بالنسبة لهذا الموضوع لانه يحدد بواسطة ريع الحبوب وليس بواسطته ) عندئذ يكون الحاصل ، مع نفس الدرجة من استغلال العمل كما فى اعلاه  $120$  ونسبة الربح  $20$  بالمئة . ولذلك اذا باع الفلاح حاصله بقيمته ، فيبيعه بـ  $120$  وليس بـ  $110$  التى هى ثمن التكاليف<sup>(٦)</sup> . ولكن ملاكى الارض يمنعون الفلاح من معادلة قيمة الناتج و ثمن التكاليف ، كما يفعل اخوانه الرأسماليون . ولا تتمكن المنافسة بين رؤوس الاموال ان تنفذ ذلك . فيتدخل مالك الارض ويختطف الفرق بين القيمة و ثمن التكاليف . ونجد بصورة عامة ان نسبة واطئة من رأس المال الدائم الى رأس المال المتغير هو تعبير عن تطور واطيء ( أو واطيء نسبيًا ) للقوة العمالية المنتجة فى مجال معين من الانتاج . فاذا كان متوسط تركيب رأس مال الزراعة هو :  $C = 60$  و  $V = 40$  بينما تركيب رأس المال غير الزراعى هو :  $C = 80$  و  $V = 20$  فان هذا خير دليل على ان الزراعة لم تصل حتى الآن نفس المستوى من التطور الذى وصلته الصناعة . ( وتعليل هذه الظاهرة سهل جدا لان ، بعيدا عن كل شىء آخر ، علم الميكانيك هو علم قديم بالنسبة للصناعة ، بينما نجد بالنسبة للزراعة ان العلوم : الكيمياء والجيولوجيا والفلسفة ، هى من احدث العلوم . ) فاذا أصبحت النسبة فى الزراعة  $C = 80$  و  $V = 20$  ( مع الفرضيات نفسها فى اعلاه ) فالريع المطلق يغيب عن الانظار . ويبقى فقط الربح التفاضلى الذى اطوره انا بطريقة تجعل فرضية ريكاردو بان الزراعة ستدهور باستمرار مضحكة وحتمية .

يجب ان يلاحظ فيما جاء أعلاه فى تقرير ثمن التكاليف مميزا عن القيمة انه بالاضافة الى التمييز بين رأس المال الدائم ورأس المال المتغير الذى

(٦) ان استنتاج كارل ماركس لهذا الرقم ثمنا للتكاليف غير واضح . وربما قصد ان يذكر  $100$  بدلا من  $110$  .

ينتج عن عملية الانتاج المباشرة التي يستخدم فيها رأس المال يوجد أيضا تمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال الدوار الذي يظهر من عملية تداول رأس المال • وتصبح الدالة معقدة اذا انا أدخلت هذا فيما جاء في أعلاه •

وهكذا ، يوجد عندك ، بصورة تقريبية ، لشيء معقد ، انتقاد لنظرية ريكاردو • والى هذا الحد يجب عليك ان تعترف ان الانتباه الى تركيب رأس المال العضوى يقضى على كثير من المتناقضات والمشكلات •  
ولاسباب معينة سأوافيك بها فى رسالتى التالية أود ان ترسل لى نقدا عسكريا مفصلا ( سوف انظر الى النهاية السياسية ) لثروة لسال رستو عن التحرير •

المخلص

ك • م

تحياتى للسيدات (٧) •

اخبرنى امدادات عن مجيئه • وسيغادر اتزغ ( فردناند لسال ) يوم الاثنين •

سترى انه بالنسبة الى فكرتى عن الربيع المطلق أن أصحاب الاراضى ( تحت ظروف تاريخية معينة ) يرفعون حقا اثمان المواد الاولية • ويمكن ان يستغل هذا من قبل النظرة الشيوعية •

اذا افترضنا صحة ما جاء فى اعلاه فليس اسيا ان يدفع الربيع مطلقا فى أية حال أو لكل نوع من الارض ( حتى ولو كان تركيب رأس مال الزراعة كما جاء فى اعلاه ) • انه لا يدفع عندما لا توجد طبقة الملاكين شرعيا • فالزراعة فى هذه الحالة لا تقدم أية مقاومة لاستخدام رأس المال • ولذلك فانه ( رأس المال ) يدخل فى الزراعة بدون تقييد كما فى المجالات الاخرى • ويباع الحاصل الزراعى كما تباع المتوجات الصناعية النمطية بثمان أقل من قيمتها ، بثمان التكاليف • وقد تزول طبقة الملاكين حيث ان الرأسمالى يصبح هو مالك الارض ذاته •

(٧) ان هذه السطور جاءت بعد انتهاء الرسالة كملحق للرسالة •

لا حاجة الى الذهاب الى هذه التفاصيل هنا •  
ومجرد الربح التفاضلى الذى لا ينتج عن الحقيقة القائلة ان رأس المال  
قد يستخدم على الارض بدلا من أى حقل من حقول الاستخدام الأخرى ،  
لا يقدم لنا أية صعوبة نظرية • انه ليس الفائض فى الربح الذى نجده  
فى كل مجالات الانتاج الصناعى لكل رأس مال يستخدم تحت ظروف  
أحسن من المتوسطة • والسبب الوحيد الذى يجعل الزراعة تنمو هو انها  
تقوم على أساس وظيفى وثابت ( نسيبا ) كدرجات الأخصاب الطبيعية المختلفة  
فى أنواع التربة المختلفة •

تعليق :

يفهم القارىء ان كارل ماركس كان يعانى ضائقة مالية عندما كتب  
رسالته هذه الى فردريك انجلز • وان موضوع الرسالة الرئيس هو  
مناقشة فائض القيمة ونسبة الأرباح فى الانتاج الرأسمالى • وقد اعطانا  
تعبيرين اقتصاديين : القيمة و ثمن التكاليف • وقصد بالقيمة ساعات العمل  
التي تبذل لانتاج سلعة ما • اما ثمن التكاليف فيساوى رأس المال زائدا  
متوسط الربح فى الصناعات المختلفة •

ويقسم ماركس الناتج النهائى للصناعة الى قسمين<sup>(٨)</sup> : رأس المال  
المتغير والفائض • ورأس المال المتغير الذى يرمز له ب (v) هو ما يخصص  
الى دفع الأجور • اما الفائض والذى يرمز اليه (s) يشمل الربح  
الصافى والفائدة والربح • فهو اذن زيادة الناتج الصافى على الأجور •  
والفرق بين الناتج العام ( المخبوط ) والناتج الصافى أسماء ماركس برأس  
المال الدائم (c) ويتكون من البنايات وما تضمه من معامل وآلات والمواد  
الاولية وانه دائم لانه لا يضيف الى قيمة الناتج أكثر مما يفقد فى عملية  
الانتاج • أما القيمة الجديدة المضافة فتعود الى قوة العمل المشتراة برأس المال  
المتغير ( الأجور ) • ورأس المال الثابت كالبناية مثلا يقدم الى رأس المال  
الدائم (c) فقط فى التآكل والتلف • فرأس المال الدائم يتكون من التآكل

(٨) انظر

Joan Robinson, An Essay on Marxian Economics (London: Macmillan & Co. Ltd., 1952), pp. 6—9.

والتلف والمواد الاولية • والناتج الكلي فى أية فترة ، قل لسنة واحدة ،  
يمثل ب  $(s+v+c)$  • وتقاس هذه الكميات بالقيمة أو بساعات العمل  
اللازمة اجتماعيا • وان ماركس يدعم حججه بثلاث نسب وهى :  $\frac{s}{v}$   
ويسمىها نسبة الاستغلال و  $\frac{c}{v}$  وهى نسبة التركيب العضوى لرأس  
المال و  $\frac{s}{c+v}$  وهى نسبة الارباح • ان نسبة الاستغلال  $\frac{s}{v}$  هى نسبة  
الفائض ( الربح الصافى والفائدة والريع ) الى الاجور وتبين لنا نصيب العمل  
فى الناتج الصافى • ويوضحها لنا ماركس بانها هى تقسيم ساعات عمل اليوم  
الى ساعات يشتغلها العامل لنفسه ( يقبض أجورا بدلها ) وساعات يشتغلها  
العامل للرأسمالى ( لا يقبض عوضا عنها أى اجر ) • وعلى هذا اذا كان  $\frac{s}{v}$   
يساوى  $\frac{1}{4}$  وان ساعات عمل اليوم هى ١٠ فالعامل يشتغل عندئذ ٤ ساعات  
لنفسه وست ساعات لمستخدمه • وهو يشتغل أربع ساعات ضرورية ( يدفع  
له أجور عنها ) وست ساعات فضلة ( بدون أجور ) • وتلعب نسبة الاستغلال  
الدور الفعال فى حجة ماركس •

وقد سرد لنا ماركس فى رسالته هذه عدة أمثلة موضحا استخلاص  
فائض القيمة وذكر لنا ان الربح هو الفائض • واطاف بأن فائض القيمة  
المنتج فى الصناعات المختلفة لرأس مال قدره ١٠٠ جنيه يختلف معتمدا على نسبة  
توزيع رأس المال الدائم ورأس المال المتغير اللذين يقسم اليهما رأس المال  
الكلي • ويفترض ماركس ان رأس المال دائما مسخر الى قدرته التامة •  
ومما يؤاخذ عليه ماركس فى رسالته هذه هو عدم تفسيره لبعض  
التعابير الاقتصادية التى سردها فى سياق حديثه منها الريع المطلق والريع  
التفاضلى • وكذلك فانه قد تطرق الى كل من آدم سميث وريكاردو وحاول  
نقد نظريتهما ولكنه لم يفلح لانه لم يخصص لهما الا عبارات مقتضبة  
غير وافية •

وبالرغم مما ذكر فان هذه الرسالة لها قيمتها العلمية وذلك لما حوته  
من تحليل مسهب لاستخلاص فائض القيمة ونسب الارباح •